المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/04/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

5110988

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال تصغي السمع للمجتمع المدني في موضوع «الاجهاض السري»

مباشرة بعد استقبال الملك محمد السادس يوم 16 مارس بالقصر الملكي بالدار البيضاء لكل من وزيري الأوقاف و الشؤون الإسلامية، و العدل و الحريات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان حيث كلفهم بالتداول الواسع في اشكالية الاجهاض في مدة لا تتجاوز الشهر، تنتهي برفع اقتراحاتهم لجلالته، (مباشرة) اطلقت المؤسسة الحقوقية الوطنية سلسلة من «لقاءات الاستماع «مع مختلف الفاعلين لأجل تلقي آرائهم ومواقفهم واجتهاداتهم واقتراحاتهم في الموضوع مهما كانت الزوايا التي ينظرون منها ، والمرجعيات التي يتكئون عليها في مقاربة القضية المطروحة للنقاش العمومي .في هذا الاطار سارعت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال الى تنظيم جلسة استماع احتضنتها قاعة فندق بطنجة وذلك يوم الأحد 5 أبريل 2015، شارك فيها ثلة من الأطباء و الأساتذة الجامعيين وجمعيات المجتمع المدني وحقوقيين وطلبة وطالبات وفاعلات بالحركة النسائية .وإعلاميين ...قدموا من الاقاليم السبعة بجهة طنجة - تطوان بغاية المساهمة في النقاش المجتمعي حول «الاجهاض السري» الذي سجل ارتفاع مريب في معدله بالمغرب.

جلسة الاستماع أشرفت على اشغالها بجانب سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال، جميلة السيوري عضوة المجلس الوطني لحقوق الانسان التي اكتفت في كلمتها المقتضبة بالتذكير بسياق «لقاءات الاستماع «التي أطلقتها المؤسسة الحقوقية الوطنية ، كجهة مدعوة بدورها الى بلورة جملة من المقترحات والاجتهادات في موضوع أُضحى مقلقا على أكثر من مستوى ، والعمل على رفعها الى الملك.

«جلسة الاستماع التي استمرت لأزيد من ثلاث ساعات مرت في جو راق جدا رغم انه تم تسجيل نقاش في الافكار والآراء والمقترحات المطروحة التي أدلى بها المساهمون والمساهمات في النقاش كل من زاويته ومرجعيته، وهذا طبيعي لأن الموضوع له أبعاد دينية واجتماعية وقانونية وطبية وحقوقية.

طنجة : مراسلة خاصة

رشيد محاميد

من يحمي المغاربة من عنف الدولة؟

2662/24

في نهاية الأسبوع الماضي، عادت الدولة لتشهر هراواتها في وجه نشطاء حقوق الإنسان.. في الرباط، رجع النشطاء، الذين توجهوا إلى أمام البرلمان للاحتجاج على مشاركة المغرب في «عاصفة الحزم»، إلى بيوتهم وهم يحصون عدد الجرحى والمصابين، جراء تدخل أمني وصف بـ«العنيف». وكما العادة، لم يسلم بعض الذين قادهم الفضول إلى استطلاع ما يجري من نيل ما شاء لهم «البوليس» من تعنيف. ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها نشطاء مسالمون -لكن، لهم رأي مخالف لرأي الدولة الرسمي- لتعنيف مبالغ فيه، ولن تكون، بالتأكيد، المرة الأخيرة التي يقع فيها ذلك؛ لذلك حين يقصد أمثالهم ساحات الاحتجاج يكونوا مستعدين للأسوإ.

ولأن العنف لا يفرق بين رجل وامرأة وعجوز أو طفل، فإنه أيضا لا يفرق بين صحافي جاء ليؤدي دوره ومحتج جاء ليعبر عن رأيه.

نفس المصير (التعنيف) لاقاه نشطاء حركة «توادا ن إيمازيغن» التي نزلت إلى الشارع في نفس اليوم للاحتجاج، بمناسبة الربيع الأمازيغي، «تافسوت ن إيمازيغن» الذي يصادف الـ19 أبريل من كل سنة.

في الوقفة الاحتجاجية الأولى كما الثانية، قالت الهيئات الحقوقية التي دعت إلى الاحتجاج إن المنع صاحبه «اعتداء همجي» يستوجب فتح تحقيق. وحكت بشأن ما وقع أن السلطات أنزلت ما لا يعد من رجال الأمن لمنع الوقفتين.

وبين هاتين المحطتين، الرباط وأكادير، لم يتوقف الأمن عن مصادرة حق الناس في الاحتجاج وفي التعبير عن رأي معارض. وفي كل هذه المرات، لم يحدث أن أقرت الدولة بأنها كانت على خطإ، أو أعلنت نتائج تحقيق فتحته لتحديد المسؤوليات؛ لكن مع ذلك يحدث أن يخف القمع والمنع أحيانا ويشتد أخرى. لذلك لا أحد يدري متى عليه أن يرفع صوته محتجا، ومتى عليه أن يلزم الصمت، ولا متى يكون الاحتجاج مسموحا به ولا متى وأين يكون مرفوضا فعل ذلك!

بديهي أن الدولة هي المسؤول الأول عن ضمان الأمن للجميع وحماية أملاك الناس وأرواحهم، لكن هذه الدولة تصبح قريبة من الاستبداد حين تمنع وقفة سلمية هنا أو هناك بدون مبرر، أو تلجأ إلى العنف غير المبرر والمبالغ فيه في مواجهة مواطنين عزل إلا من أصواتهم... وتقترب من الاستبداد أكثر حين ينحاز القضاء إلى السلطات بمنحها «صلاحية التقدير»، وبالتالي يصبح انتهاك حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو حق التظاهر والاحتجاج والتعبير، معرضا للعنف.

في نونبر المقبل، ستكون مضت على ختام عمل هيئة الإنصاف والمصالحة عشر سنوات كاملة، وهي فترة تحققت فيها بعض المكتسبات، لكن في نفس الوقت سجل المراقبون في الكثير من المرات ما يحلو لهم تسميته بـ«الردة الحقوقية»؛ ثم في هذه الفترة كان لافتا التأخر في تنفيذ كثير من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مما يدفع إلى التشكيك في قدرة السلطات المغربية على الالتزام بالتصدي لانتهاكات الماضي على نحو مناسب؛ وأمام ذلك يبقى السؤال: هل مازال عنف الدولة هو.. هو؟

الرميد: لن نرفع التجريم عن العلاقات غير الشرعية والإفطار في رمضان

كشف عن رفع مقترحات الإجهاض إلى الملك بعد إنهاء المشاورات

الرباط. خديجة عليموسى

كشف مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، عن رفع المقترحات حول ملف الإجهاض إلى الملك محمد السادس بعد انتهاء الاستشارة مع الأحزاب السياسية والجمعيات. وقال في ندوة وطنية، نظمت أمس بخصوص مستجدات مسودة مشروع القانون الجنائي، إن «ملف الإجهاض انتهينا منه بعدما استشرنا كل من ينبغي استشارته من الجمعيات والهيئات. وقد رفعنا مقترحاتنا إلى جلالة الملك، وبسطنا فيها كل الآراء، مؤسسين اقتراحاتنا على رأي المجلس العلمي الأعلى»، مبرزا أن «كل من حضر لقاءات المشاورات من كافة الأحزاب كان إيجابيا مهما كان رأيه ومقاربته».

وبخصوص المطالب التي يرفعها دعاة الحرية الفردية، والتي تهم عدم تجريم العلاقات خارج إطار الزواج، أكد وزير العدل والحريات أنه سيأخذ بكل الاقتراحات والتصويبات المفيدة. قبل أن يستدرك أن ذلك لا يعني «المس بعمق النظام العام، من قبيل رفع التجريم عن العلاقة الجنسية غير الشرعية، أو رفع التجريم عن الإفطار العمومي، وغيرها من الأمور التي تمثل ضربا لإسلامية الدولة، التي يعتلي عرشها أمير المؤمنين». وأشار الرميد إلى أن الندوة تناقش مسودة مشروع قانون به اجتهادات تحتمل الصواب والخطأ، ولا تأتي من أجل «الاستعراض»، بل من أجل الاستفادة ومن أجل الاقتناع.

أما بخصوص رأيه حول عقوبة الإعدام، فأكد وزير العدل والحريات أنه مع استمرار عقوبة الإعدام، لكن مع إعادة النظر في بعض الفصول الخاصة به. وأضاف «يمكننا مراجعته ونعرف هل سنزيد فيه أم ننقص منه».

وأوضح وزير العدل والحريات أن مسودة مشروع القانون الجنائي بقيت على «الرفوف» منذ سنة 2004. وأضاف أن هذه المسودة اشتغلت عليها لجنة خاصة طيلة شهور، وبعد ذلك عرضت على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي قدم رأيه الاستشاري، غير أنها ظلت مجمدة بعد أن تطور الوضع الحقوقي في إطار الدستور الجديد، يقول الرميد.

ومن بين مستجدات مسودة مشروع القانون الجنائي الحفاظ على المبادئ العامة لفلسفة العقاب من خلال شرعية العقوبة وشخصية العقوبة وتفريدها وتقليص الفوارق بين الحدود الدنيا والقصوى لضبط السلطة التقديرية للقاضي مع منح المحكمة صلاحية التوقيف الجزئي للعقوبات البديلة.

تتمة ص 4

الرميد: لن نرفع التجريم عن العلاقات غير الشرعية والإفطار في رمضان

خديجة عليموسى

تتمة(ص10)

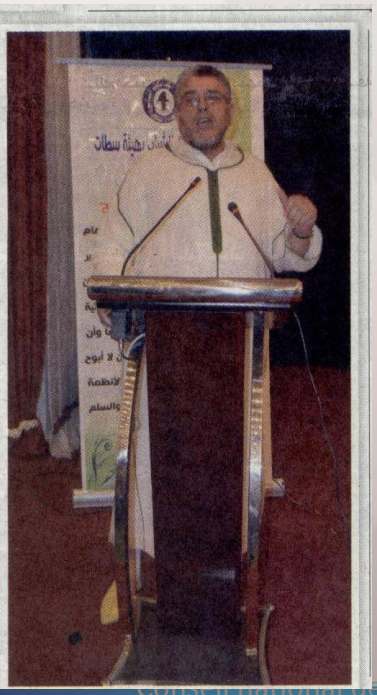

وبخصوص مستجدات التجريم، فإنها تتمثل في إدراج جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتجريم الارتزاق وتجريم الاختفاء القسري وتجريم الاتجار بالبشر وتجريم التحريض على الكراهية وتجريم ازدراء الأديان وتجريم تهريب المهاجرين.

وفيما يتعلق بمجال حماية الأسرة والطفولة والمرأة، فإن المستجدات تتمثل، وفق ما قاله الرميد، في تجريم ترك وإهمال الواجبات الزوجية، وتجريم الامتناع عن إرجاع الزوج المطرود من البيت، وتجريم الإكراه على الزواج، وتجريم تبديد الزوج لأمواله للتحايل على مستحقات النفقة أو السكن أو المستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو اقتسام الممتلكات، وتشديد عقوبة السب والقذف إذا استهدف المرأة بسبب جنسها، والنص على تدبير وقائي جديد في جرائم التحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي أو الاتجار بالبشر ضد المرأة والطفل بمقتضاه يمنع المحكوم عليه من الاقتراب والتواصل مع الضحية. وبالخضوع لعلاج لضمان عدم عودته لنفس الأفعال.

Conseil national des droits de l'Homme

الكلمة الأخيرة للفتوى

18/04/2015

لم يكشف وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ملامح المقترح الذي رفعه إلى الملك محمد السادس بخصوص تقنين الإجهاض واكتفى بالقول إن الرأي الذي رفع إلى الملك أخذ بإجتهادات ووجهات نظر كل الأطراف وفي مقدمتهم المجلس العلمي الأعلى، وهو ما يعني أن رأي وزارة العدل والأوقاف والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع الإجهاض بقي محاطا بالطابع المحافظ والتقليدي، مصدر مقرب من الملف قال لـ«أخبار اليوم»، على هامش ندوة القانون الجنائي التي عقدت أمس، إن الأمر يتعلق بـ«فتوى» للهيئة العليا للإفتاء، موضحا أن رأي الهيئة لم يخرج عن القواعد الفقهية المعروفة، والتي تمنع الإجهاض ولا تبيحه إلا في حالات «استثنائية جدا».

الإيقاف الطوعي للحمل، من تغيير المعنى إلى تغيير المبنى

محمد المرابط

5572/21

حاولنا من خلال المقالين السابقين: «الإجهاض في المذهب المالكي، من مدخل ضبط مسالك النقاش»، و«الإيقاف الطوعي للحمل بين التأويل الفقهي والترسيم القانوني»، إزالة الالتباسات التي تستهدف بها الأصولية مذهب البلاد، باعتماد منهجية «السبر والتقسيم»، كآلية لتفكيك موضوع الإجهاض بجعله معاصرا لنفسه في سياق تشكله. وسنحاول إعادة بنائه بجعله معاصرا لنا، في معناه ومبناه.

وللانتقال من عتبة التفكيك، إلى عتبة إعادة البناء، لابد من ثلاثة ممهدات:

• موضوع الإجهاض هو في اكتمال مستمر، واجتهادي بامتياز، باعتبار أن علة الأحكام في أصل بنائه عقلية، بحيث يجوز تخصيصها اتفاقا. ناهيك عن المركز القانوني لأمير المؤمنين في الفقه المالكي؛ فالإمام عندنا في المذهب مجتهد. وهو مؤتمن بهذا المقام، على رعاية المصلحة الخالصة أو الراجحة في حق الأمة.

• إن التشريع الجنائي على مستوى القوانين الفقهية في المذهب المالكي، راعى علم التشريح على نحو ما نجده في كتاب «الفروق» عند القرافي في «الفرق الحادي والخمسون والمئتان بين قاعدة العينين، وقاعدة كل اثنين من الجسد كالأذنين ونحوهما». وراعى العامل السيكولوجي في تفويض «السلطان القتل لمستحق النفس على المشهور، ولا يفوضه لمستحق الطرف اتفاقا، مع أن الجميع قصاص»، كما في «عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق» للونشريسي، في حين نجد أحمد المنجور، ذهب إلى ترجيح مسألة النظام العام في هذا الجانب، في «شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب»، فـ«ما يؤدي أخذه للفتنة كالقصاص في النفس والأعضاء يرفع ذلك للأئمة، لئلا يقع بسبب تناوله تمانع وقتل وفتنة أعظم من الأولى». وراعى البعد الاجتماعي القبلي، بأن وضع دية الخطأ على، «عاقلة القاتل»، و «هذا أمر كان في الجاهلية فأقره النبي (ص) في الإسلام، ولا يحمله القياس»، على نحو ما نقف عليه في «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد. كما استحضر الفقه، واقع العبودية في العصور الوسطى، فلم ينظر إلى الجنين في حد ذاته، بل باعتبار إضافته؛ هل هو جنين الحرة أو الكتابية من المسلم، أو الأمة من سيدها الحر، أو النصرانية من النصراني؟ ما نود قوله من هذا التركيب، أن واقعية الفقه في تلك العصور، في بناء مفاهيمه وضوابط معاملاته، يجب استصحابها- بمراعاة مكتسب المساواة، وتطور الطب والمعطيات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وشرع من حولنا على مستوى حقوق الإنسان- في نوازل اليوم ومن بينها موضوع الإجهاض.

• لقد ميز تشريعنا الفقهي بين النفس والروح، وميز ما بين النفس وما دونها من الأطراف، وميز بين وظائف الأطراف (الأعضاء) فيما بينها، في تقرير مقادير الدية. لذلك فاعتبار إسقاط الجنين قبل نفخ الروح فيه، قتل نفس، إنما هو على «المجاز»، لا على «الحقيقة»، وذلك لتمتيع الأمة بحقوق ما تصير به أم ولد، وتمتيع الأم بصرف النظر عن وصف الحرية، بالدية جراء الاعتداء عليها. بل هناك اتجاه في الفقه في تعيين من يرث دية الجنين، يرى أن ذلك حقا خالص للأم، لأنه طرف من أطرافها، أي أنه يندرج باعتباره عضوا من أعضائها، ضمن الحق الخاص للأم، وليس ضمن الحق المشاع للورثة وبيت المال. واستحضار ظلال معاني هذا المعطى الفقهي، قد يدفع في اتجاه تبويب هذا الموضوع خارج القانون الجنائي.

بهذه الممهدات، يمكن إعادة بناء الموضوع بالنظر إلى مقدمتين:

1 – إن ما يعتبر أدلة نقلية في هذا الموضوع، قرآنا وسنة، لا تنشئ أحكاما، بل هي في معرض الخبر للاعتبار بقدرة الله عز وجل، وعنايته بالإنسان، وهي تستعرض أطوار خلقه. ونقف إجمالا على تدرج سرد هذه الأطوار من خلال سور القيامة الآيات 37.36.35 وغافر الآية: 67، والحج الآية: 5، والمؤمنون الآيات: 14.13.12. وجاءت الأحاديث لتحدد مدد أطوار الجنين إلى حين نفخ الروح فيه. وتبويب هذه الأحاديث لا يدخل في باب التشريع، فحديث ابن مسعود الذي يحدد نفخ الروح مع بلوغ الجنين 120 يوما، تم تبويبه في صحيح البخاري في كتب «الأنبياء» و «التوحيد» و«بدء الخلق». وفي صحيح مسلم في كتاب «القدر». أما حديث حذيفة، الذي يحدد نفخ الروح مع بلوغ الجنين ما بين 40 و 45 ليلة، فمبوب في صحيح مسلم في الكتاب نفسه. فما يمكن أن نستنبطه من هذين الحديثين كقاعدة للحكم الشرعي هو تقسيم تكون الجنين إلى طور ما قبل نفخ الروح، وطور ما بعده. وهذا التحديد مفيد لسقف الإيقاف الطوعي للحمل، مع استحضار المعطيات الطبية في هذا الباب، للتوفيق بين الأدلة، في هذا التحديد، على قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات. وعلى سبيل الذكر فـ«قانون الصحة العمومية»، بفرنسا يحدد ذلك من خلال المادة: L2212-1، قبل نهاية الأسبوع الثاني عشر للحمل.

2 – إن حرص صاحب الأمر/أمير المؤمنين، على أن يكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان من بين مكونات اللجنة التي عهد إليها النظر في موضوع الإجهاض، يمثل رسالة عميقة الدلالة على طريق استحضار البعد الحقوقي في تراكماته الكونية، في تكامل المقاربة القانونية والدينية للموضوع، برؤية مقاصدية تراعي مبدأ قدسية الحياة، وضرورات الإكراه في الحمل، وبثقافة التأهيل في المسمى الشامل للتنمية البشرية. وعلى نهج روح هذه الرسالة، سنثير ثلاثة جوانب في هذا المعمار:

• موضوع الإجهاض هو في موجباته امتداد لموضوع «العزل»، لذلك فدواعي إيقاف الحمل، يمكن تقريرها انطلاقا من موجبات العزل، كمراعاة صحة المرأة وعسر الرجل عن النفقة، وقد أقر النبي (ص) هذه الموجبات، لتنضاف إلى هذه الإكراهات/الضرورة، مختلف حالات الاغتصاب وزنا المحارم. فاستصحاب الحال هو أقرب إلى توصيف دواعي الإيقاف الطوعي للحمل، بما في ذلك إيقاف الحمل لاعتبارات طبية، مرتبطة بحياة المرأة ومستقبل الجنين.

• أما بخصوص المعنى/ المصطلح الذي يمكن أن يستقر عليه الترسيم القانوني، فقد دأب المشرع المغربي على تفادي بعض شحنات الصراع في نحته للمصطلح القانوني، من قبيل «الوصية الواجبة» و«الكفالة». وسيرا على هذا النهج، ولتجاوز الشحنة المرتبطة بمصطلح الإجهاض. يستحسن استبدالها بالإيقاف الطوعي أو الإرادي أو الاختياري للحمل كما فعل المشرع الفرنسي (ivg). وأرجح ترجمة volontaire بالطوعي انسجاما مع وحدة المصطلح في منظومة التشريع المغربي، باستحضار «المغادرة الطوعية» في الوظيفة العمومية، وانسجاما أيضا مع الاستعمال القرآني، من خلال قول الله تعالى: «ثم استوى إلى السماء وهي دخان، فقال لها وللأرض إيتيا طوعا أو كرها..» الآية. فالإيقاف الطوعي للحمل، هو التوصيف القانوني المناسب لموضوع الإجهاض.

ج– إن المبنى القانوني للموضوع يستحسن أن يخرج عن القانون الجنائي. ففرنسا انتقلت به من القانون الجنائي إلى قانون الأسرة في جانب منه، ليستقر سنة 1975، في «قانون الصحة العمومية». وداخل هذا الإطار القانوني تتم التعديلات في هذا الموضوع. بالنسبة إلينا ما دام الموضوع في مستنده قد تمت لملمته في الفقه من أبواب النكاح والعتق والدية، ومع «رعي الخلاف» بشأن من اعتبر الجنين مخصوصا بالأم كعضو من أعضائها، فيستحسن طرحه كملحق بمدونة الأسرة. أما الإبقاء على التعديلات المنتظرة في إطار القانون الجنائي، فسيكرس معنى الزجر وليس معنى التأهيل والرعاية الاجتماعية، وستفقد بذلك هذه التعديلات مسحة أنسنتها. ولن تخدم بذلك إلا نزوعات من يصطف خارج منطق «المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي».

وبالجملة فإن هناك حاجة لتغير شحنة دلالة الإجهاض، إلى الإيقاف الطوعي للحمل، وتغيير مبنى القانون الجنائي فيه إلى مدونة الأسرة. فطبيعة التعديلات المنتظرة بمعناها ومبناها، ستكون دالة في باب تحديد فلسفة التوجهات التحديثية في البلاد. ونحن في هذا يحدونا الأمل إلى لحظة توافق وطني عريض يملء جغرافية المغرب في حدوده الحقة لا المبتسرة، ويملء رصيده الحضاري كشجرة طيبة تؤتي أكلها كل حين، لا بعقم التنميط الأصولي، وبإرادة جماعية نحو المستقبل، في مدارج مذهب البلاد ومرجعيته الناظمة لطمأنينته الروحية وعيشه المشترك. فهل نملك «الحق في الحلم»؟

> **بالجملة فإن هناك حاجة لتغير شحنة دلالة الإجهاض، إلى الإيقاف الطوعي للحمل، وتغيير مبنى القانون الجنائي فيه إلى مدونة الأسرة**

لقاء في البرلمان الألماني يسلط الضوء على الإصلاحات السياسية التي اعتمدها المغرب

سلط مشاركون في لقاء نظم أمس بمقر البرلمان الألماني "البوندستاغ"، الضوء على الاصلاحات السياسية التي اعتمدها المغرب معتبرين أن المملكة تمكنت من الحفاظ على استقرارها في ظرف صعب شهدت فيه دول عربية تحولات في إطار ما يسمى بالربيع العربي.

انيس بيرو الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة خلال فعاليات أسبوع المغرب بألمانيا

تناول المتدخلون في هذا اللقاء المنظم في إطار "الأسبوع المغربي في ألمانيا" الذي انطلقت فعالياته أمس ببرلين وقام بتنشيطه عضو البرلمان الألماني ورئيس جمعية أصدقاء المغرب يورغن كليمكه، محاور عدة حول المغرب وموقعه الجيوسياسي، والاصلاحات التي جاء بها دستور 2011، والردود التي قدمها المغرب في مواجهة ظاهرة التطرف.

وفي تدخله اعتبر عضو البرلمان الألماني ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الألمانية المغاربية رالف براوكزيبه، أن استضافة هذا اللقاء في مقر البرلمان تجسد العلاقات المتميزة القائمة بين المغرب وألمانيا.

واعتبر براوكزيبه أن الرباط وبرلين يتقاسمان مجموعة من الاهتمامات والأهداف المشتركة وتجمعهما علاقات لا تقف عند حدود المجال السياسي بل تشمل أيضا التعاون العلمي والثقافي. وأضاف أن البلدين يوليان أهمية خاصة لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار في ظل الظرفية الحالية التي تعرف تصاعدا للتطرف مشيرا إلى أن بلاده تثمن وتدعم جهود المغرب من أجل تحقيق هذا الاستقرار على مستوى حوض المتوسط مشيرا في نفس الوقت إلى أن قضايا الهجرة، تدخل هي الأخرى في صلب هذه الاهتمامات المشتركة.

من جهته ركز عبد الله الساعف مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية في تدخله على التحولات التي يعيشها المغرب ضمن مقاربة تدريجية والتي اعتبرها جد هامة مسلطا الضوء على مؤشرات تترجم هذا التحول منها انخفاض قوي لنسبة الأمية من 70 في المائة غداة الاستقلال إلى 28,5 في المائة وفق آخر الاحصائيات.

والمؤشر الآخر، يضيف الاستاذ الساعف، يكمن في التحول الديمغرافي إذ تقلص عدد أفراد الاسرة المغربية من ما بين 7 و6 أبناء إلى 1،2 وفق نتائج الاحصاء الأخير، ثم مؤشر يهم نسبة النمو التي تبلغ 4,5 في المائة معتبرا أنها لم تصل عتبة 5 في المائة لكنها علامة على الاستقرار الاقتصادي.

أسبوع المغرب في ألمانيا: لقاء في البرلمان الألماني يسلط الضوء على الإصلاحات السياسية التي اعتمدها المغرب /إضافة أولى وأخيرة

مؤشر آخر اعتبره الأستاذ الساعف له أهمية في هذه التحولات يتعلق بإصلاح الدستور الذي أحدث قطيعة مع العديد من الممارسات السابقة فوسع من صلاحيات الوزير الأول، والبرلمان والقضاء، وساهم في توسيع النقاش العمومي، فكان بمثابة ردود على تحديات الساعة، على مستوى السياسة وفي الحقل الديني وعلى مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية.

أما حورية السلامي عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان فتناولت في مداخلتها الاصلاحات التي اعتمدها المغرب في مجال حقوق الانسان، إذ ركزت على الاصلاحات التي جاءت على ضوء دستور 2011، وأيضا على ضوء النقاش الدائر حاليا بالمغرب حول عدد من القضايا والتحديات والإشكالات التي تطرحها.

وأشارت السلامي إلى أن هذه القضايا تهم بالخصوص المساواة بين الجنسين والديمقراطية التشاركية والمصادقة على القوانين الدولية وملاءمتها مع القوانين الوطنية وغيرها من القضايا، مبرزة وجود إقبال كبير على المشاركة في النقاش حول الاصلاحات الاساسية في البلاد والتي يساهم فيها المجلس الذي يضطلع بمهمة استشارية على هذا المستوى سواء لدى السلطة التشريعية أو التنفيذية.

http://www.almaghribia.ma/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2015/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/197064.html

وأبرزت أن الهجرة تعد ضمن القضايا التي يوليها المجلس اهتماما خاصا إذ أنجز تقريرا حول الموضوع على أساس أن المغرب لم يعد بلد عبور بل بلد استقرار المهاجرين خاصة من دول جنوب أفريقيا. وكان سفير المملكة ببرلين، عمر زنبير قد أكد في بداية هذا اللقاء، الذي حضره بالخصوص انيس بيرو الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة، ومحمد الأمين الصبيحي وزير الثقافة، وأزيد من 100 ضيف من المغرب وألمانيا ودول شقيقة وصديقة، من الحقل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي، على أن هذه التظاهرة تؤكد التقدم الذي تسجله العلاقات المغربية الألمانية عبر شراكة يؤطرها "إعلان الرباط" الذي تم إبرامه بين المغرب وألمانيا.

وأضاف أن تنظيم الاسبوع المغربي يتوخى جعل المغاربة المقيمين في ألمانيا في ارتباط متواصل مع ثقافتهم الأم وتفاعلهم معها وإطلاع الشعب الألماني على جوانب هامة منها.

جدير بالإشارة أن أسبوع المغرب في ألمانيا الذي ينظم في ثلاث مدن، برلين المحطة الأولى ثم دوسلدورف وفرانكفورت، ستتواصل فعالياته إلى غاية 26 أبريل الجاري من خلال تنظيم عدة تظاهرات ثقافية وفنية.

وزير العدل المغربي يعلن تمسكه بعقوبة الإعدام وتجريم الإفطار العلني في رمضان والعلاقات الجنسية غير الشرعية

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»: تمسك وزير العدل والحريات المغربي بعقوبة الإعدام وتجريم الإفطار العلني في شهر رمضان، بالإضافة إلى العلاقات الجنسية الرضائية (غير الشرعية)في مسودة القانون الجنائي المثير للجدل.

وقال مصطفى الرميد في ندوة نظمتها وزارة العدل والحريات صباح أمس الاثنين في الرباط ان مسودة القانون الجنائي «وثيقة تاريخية» أنارت الطريق وإن الاشتغال عليها بدأ منذ 2004، عبر تكوين لجنة خاصة، قامت بالتشاور مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وقدم رأيه، لكنها بقيت في الرفوف، لكن اليوم مع ما راكمه المغرب من احترام لحقوق الإنسان والحوار الوطني للاصلاح والاتفاقيات الدولية» تم الخروج بهذه المسودة، وهي اجتهاد قابل للصواب والخطأ أن النقاش حول هذه المسودة لا زال مفتوحا، وأنه مقبل على جميع الاقتراحات.

وأوضح الرميد ان المسودة أدخلت 500 تعديل على القانون الجنائي الجاري به العمل حاليا، في حين تم حذف 40 مادة، وإضافة 187مادة الا ان هذه التعديلات لم تشمل اقتراحات تضرب إسلامية الدولة التي يرأسها أمير المؤمنين.

وأثارت وثيقة الرميد نقاشا صاخبا في المغرب من طرف جمعيات وهيئات حقوقية اعتبرت بعض فصولها مخالفة للدستور ومسا بحقوق الإنسان وتراجعا عن بعض المكاسب التي تحققت في البلاد في هذا الميدان، خاصة نصه على عقوبة الإعدام والحريات الشخصية.

وقال وزير العدل والحريات المغربي ان المسودة تأتي في إطار تنزيل الدستور، وتعزيز القضاء للحقوق والحريات، وأن المرجعيات التي أعدت على أساسها المسودة، يأتي على رأسها ملاءمة القانون الجنائي مع الدستور، وتقوية الحماية القانونية والقضائية للأفراد، خاصة الذين في حالة هشاشة، والملاءمة مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأثار نص المسودة على عقوبة الإعدام معارضة الحقوقيين وجمعيات حقوق الإنسان باعتبارها حرمان من الحياة التي نص الدستور على حمايتها وهو ما تذهب إليه مختلف دول العالم وقال مصطفى الرمي دان مسودة القانون الجنائي ضيقت نطاق العقوبة إلى حد كبير، واقتصرت على «الجرائم الخطيرة والرهيبة والبشعة وجرائم القتل المشدد والمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي» وأنه مستعد للاستماع إلى آراء مناهضي ما جاءت به المسودة في هذا المجال وقال «أنا مع تقليص حالات الحكم بالإعدام، والنقاش حول هذا الموضوع مستمر ولن نغلقه اليوم، ومن الممكن أن نتناقش وننقص أو نزيد».

وأوضح ان عدد المواد التي تنص على عقوبة الإعدام انتقل من 31 مادة، إلى 8 مواد، مع اضافة 3 مواد أخرى وبهذا يقول الرميد، تم التقليص من هذه العقوبة إلى الثلث، مع تأكيده على أنها تبقى قابلة للنقاش.

وقال ان المراجعة بشأن عقوبة المؤبد، فإنها شملت 27 مادة تنص على هذه العقوبة، وتم تحويل 13 مادة تعاقب بالسجن المؤبد إلى السجن المحدد، وإضافة 23 مادة تتضمن هذه العقوبة كانت معاقبة بالإعدام، وإحداث خمس مواد جديدة تعاقب بالسجن المؤبد بتجريم أفعال جديدة، وبذلك يبلغ عدد المواد التي تعاقب بالسجن المؤبد 37 مادة، «روعي في هذه العقوبة أن يتم تخصيصها للأفعال الجرمية الخطيرة جدا كبعض جرائم المس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، والتسميم المرتكب في إطار إرهابي والمؤدي إلى عاهة مستديمة، وجرائم الإحراق والتخريب والتفجير المؤدية إلى الوفيات، وكذا جرائم القتل والعنف الخطر والتعذيب والأضرار الجسيمة بالصحة، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم القانون الدولي الإنساني».

واستعرض الرميد العقوبات الحبسية والمستجدات التي أتت بها هذه المسودة، وقال إنه قد تم استبدال بعض العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأمد بغرامات مالية فقط، واستبدال بعض العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأمد المقرونة بغرامات مالية بغرامة فقط، واستبدال عقوبة التجريد من الحقوق الوطنية أو الإقامة الإجبارية بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى حذف العقوبة السالبة للحرية أي الاعتقال في المخالفات مع منح المحكمة صلاحيات التوقيف الجزئي للعقوبات السجنية التي لا تتجاوز عشر سنوات دون أن تنزل عن نصف العقوبة المحكوم بها.

http://www.alquds.co.uk/?p=329667

ورفض رفع التجريم عن ما يمس بـ «إسلامية الدولة» كتجريم الإفطار العلني في رمضان، والعلاقات خارج الزواج بين الرجل والمرأة وقال إنه لن يتم التراجع عن تجريم الإفطار العلني في شهر رمضان، بالاضافة إلى العلاقات الجنسية الرضائية (غير الشرعية) وغيرها من الممارسات التي تهدد قيم المجتمع المغربي وأضاف «سنأخذ بكل الاقتراحات والتصويبات المقترحة علينا، وكل ما كان مفيدا وجيدا فهو على الرأس والعين، لكن هذا لا يمكن أن نقابل به كل ما يمكن أن يمس عمق النظام العام لبلادنا ويمكن ان يمثل ضربا لإسلام الدولة التي يعتلي عرشها أمير المؤمنين».

وفي ما يتعلق بالإجهاض، أكد وزير العدل والحريات المغربي أن باب المشاورات حول الموضوع أقفل، «بعد أن تمت المشاورات بناء على مقاربة تشاركية وفي إطار من التكاملية»، معلنا رفع المقترحات التي خلصت إليها المشاورات إلى الملك، بناء على رأي المجلس العلمي الأعلى».

محمود معروف

انفراد. صرخة محمد سالم الشرقاوي رئيس لجنة لحقوق الانسان بجهة العيون: اشعر بعدم الارتياح وافكر بالاستقالة وعلى كل الغيورين دعم هذا المشروع الحداثي وتحصينه وهذه وضعية حقوق الانسان في الصحراء

on: 2015/04/21 8:55:04 صباحًا In: أش واقع الرئيسية لا يوجد تعليقات

اجرى الحوار علي الصافي العيون======

"كود": قام وفد من المفوضية الاممية لحقوق الانسان بزيارة العيون، هل كان للجنة الجهوية دور في اعداد الزيارة؟
لقد تم إشعارنا في اخر لحظة بزيارة الفريق التقني في المفوضية الاممية، طلبوا منا ان تسهل بعض الاستقبالات واللقاءات.

"كود": يعني ان دوركم في هذه الزيارة كانت تسهيليا لا غير؟
نعم

"كود": ماذا سهلتم؟
استدعينا المعنيين باللقاءات الى ادارة اللجنة بالعيون وعقد الوفد الاممي لقاءات معهم. لقد قمنا بما تم الاتفاق عليه بين المفوضية والمركز. طبعا كانت للوفد لقاءات مع اللجنة الجهوية للعيون السمارة او اللجنة الجهوية للداخلة

"كود": هل كلفتم بتلك اللقاءات التي عقدها الوفد مع الكوديسا والجمعيات الاخرى المحسوبة على التيار الانفصالي؟

لا لم تكلف نهائيا بذلك.

"كود": خلال زيارة هذا الوفد الى العيون والداخلة والسمارة حدثت مناوشات لكن الحدث الابرز هو الذي وقع ببيت رئيسة الكوديسا اميناتو حيدار، اذ تم اللجوء إليكم بعد ان تمت محاصرة البيت الذي كان يتواجد فيه الوفد الاممي بالشرطة، من اتصل بكم واحك لقراء "كود" ما وقع؟
لقد اتصل بنا الوفد الاممي، ولما وصلنا الى عين المكان وجدنا مجموعة من النساء والشباب في سلم العمارة التي تقيم به اميناتو، كما لاحظنا ان هناك إنزال أمني مكثف امام ومحاذاة العمارة، كما سجلنا ان بعض الشباب كان يرمي الشرطة بالحجارة.

"كود": ماذا فعلتم امام هذا الوضع الصعب؟
لقد كان التنسيق قبل الوصول مع السلطات، لما وصلنا، طلبنا من الامن الانسحاب من امام ومحاذاة العمارة (بإحدى شققه تقيم اميناتو) وفعلا استجاب الامن لطلبنا، وأقنعنا الوفد الاممي المتواجد حينها مع اميناتو بالانصراف برفقتنا، ترددوا في البداية، قبل ان يقبلوا، وبالفعل اخذت ثلاثة منهم بسيارتي ثم عدت الى ما تبقى من الوفد. كما انسحب النشطاء الذين كانوا برفقة اميناتو جميعهم .

"كود": هل سجلت إصابات في العيون؟

كانت هناك حالتين رافقتهما اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الى المستشفى، كما تم تسجيل إصابات في القوات العمومية نقلت الى المستشفى

"كود": في السمارة سجل اعتقال شخصين؟
هناك حالة اصيبت بجروح توصف بالخطيرة نقلت على اثرها الى مستشفى اكادير للعلاج باشراف من المجلس الوطني لحقوق الانسان، فيما اعتقل شخصان واتهما برشق القوات العمومية بالحجارة.

http://www.goud.ma/%D8%B5%D8%B1%D8%AE%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%8C-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7-138506/

"كود": في السابق واثناء زيارة وفود أجنبية كانت منظمات حقوقية تنتقد تدخلات القوات العمومية، هل شعرتم في اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون ان هناك تغيير او تقدم؟
سجلنا تحسنا كبيرا اثناء التدخلات

"كود": مثلا؟
لم يسجل اقتحام القوات العمومية للبيوت كما في السابق، لقد استعملت القوات العمومية ما هو متعارف عليه دوليا في تدخلا او احتجاجات. هذا التقدم الإيجابي يجب اولا الاشادة به، ثم دعمه ومواكبته للقطع مع التجاوزات التي كانت تسجل في السابق.

"كود": لنتحدث عن عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون، كل التقارير الإممية والدولية من المبعوث الإممي الى الصحراء كريستوفر روس الى الاتحاد الأوربي يشيدون بعملكم، هل الأجهزة الامنية بالعيون والسلطات المحلية والمركزية تسهل مهامكم؟
لنبدأ بأمر إيجابي، اننا نسجل اعتراف المؤسسات بعمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، وظهر هذا من خلال تجاوب كافة الاجهزة الامنية والسلطات المحلية (من والي ووو) مع مطالبنا بخصوص تقديم المعطيات ووو

"كود": معروف عليك صراحتك وجرأتك، فهل لديكم في اللجنة ما يكفي من الإمكانيات للقيام بعملكم في ظروف لا أقول جيدة بل متوسطة وعادية؟
سأكون صريحا معك ومع قراء "كود"، إمكانيات اللجنة متواضعة ومحدودة، وأكثر من ذلك انبه ان هذا التواضع في الإمكانيات قد يتسبب في تراجع الأداء المهني لعمل اللجنة مستقبلا، لن يكون بمقدورنا القيام بعملنا بالشكل الذي ينظر به الينا، ولا بتطلعات الفاعلين وانتظارات الهيئات والمنظمات الدولية.

اننا نعمل تحت الضغط، فمن جهة علينا التواجد ميدانيا عبر الرصد والتتبع لإنجاز تقارير ذات مصداقية دوليا ومن جهة ثانية علينا ان نقوم بهذا العمل رغم شُح الإمكانيات

"كود": هذا يجرنا الى الحديث عن علاقتكم بالمركز، فقد حدث ان بعث المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط بلجان الى العيون لإجراء تحقيق حول أمور واكبتموها ميدانيا، لماذا تغيب الثقة، ثقة المجلس في عملكم؟
نحن لا نبحث عن الثقة بل نشتغل وفق توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس ووقف قناعتنا ويقيننا في انفسنا من جدوى الاليات المعتمدة .

لم يكن همنا ان يثق فينا اي مسؤول، نعرف اننا نشتغل في جو يستغله البعض لتبخيس عملنا، لا أخفيك سرا أننا شعرنا اكثر من مرة بخيبة أمل على مستوى تجاوب المركز مع مجموعة من المبادرات.
بمناسبة هذا الحوار مع "كود" أوجه مناشدة الى كل الغيورين على هذا المشروع الحداثي الحقوقي كي يتم تحصينه وحمايته بالدعم اللوجيستيكي والدعم المعرفي من خلال تدريب الأطر خاصة داخل المجتمع المدني.

"كود": ما هي المبادرات التي سبق ان تقدتم بها الى المجلس ولم تتم الاستجابة اليها؟
قبل ذلك أشير الى انه تم توقيف تجربة معهد جنيف لحقوق الانسان دون ان ندري الاسباب، ان وضع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون اسمارة والداخلة اوسرد خاص، وعلى كل المؤسسات ان تقوي اداءه.
أمامنا امتحانات كثيرة وقضايا كبرى لا يمكن ان ننجح فيها دائما تحت الضغط

"كود": اثرت موضوع الإمكانيات المتاحة لعمل اللجنة، لنتحدث عن تدخلكم الاخير في قضية محاصرة بيت امينانو حيدار اثناء تواجد الوفد الاممي معها، ما هي الإمكانيات التي أشتغلتم بها؟
كان لزاما علينا ان نوثق ما حدث صوتا وصورة ولدينا كاميرا واحدة في اللجنة الجهوية، ونحتاج الى طاقم للعمل ولا نملك الموارد البشرية لذلك، بخصوص الحماية، لا تتوفر الا على شخص واحد، وهذا محور عمل اللجنة. لدينا سيارة واحدة وهذا يصعب عملنا. ما نحتاجه هو الامكانيات العادية والبسيطة للقيام بعملنا.

"كود": امام هذا الوضع هل تفكر في الاستقالة؟
طبعا ماشي غير الاستقالة. لكن ساشرك كافة الفاعلين الذين عملت واعمل معهم يوم اتخذ القرار. اريد من كل واحد ان يتحمل المسؤولية امام الشعب وامام الوطن بعد ان وضع جلالة الملك ثقته فينا قبل اربع سنوات. ان ما حققناه داخل اللجنة على ارض الواقع هي اجتهادات شخصية يومية.

ثم ان مغادرة الشرقاوي للمؤسسة لا يعني انهاء عملي كحقوقي. انذاك ساكون معفى من التزاماتي المحلية والدولية التي يفرضها علي عملي كرئيس للجنة حقوق الانسان بالعيون السمارة. ساكون حرا.

"كود": تكرر اخيرا الحديث عن مراقبة حقوق الانسان في الصحراء. المغرب يقول ان له الياته للمراقبة ولا حاجة الى توسيع صلاحيات المينورسو والبوليساريو تسعى لمنح المينورسو هذه الصلاحية. الا تعتقد ان اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في العيون قادرة للقيام بهذا الدور؟
لا نشتغل كي نكون بديلا لاحد. نحن خلقنا بفضل ارادة ملكية. نقوم ما نستطيع القيام به بناء على المتاح.

"كود": تحدثتم في وقت سابق من هذا الحوار مع "كود" عن معاناتكم من عدم الوفاء من بعض الالتزامات مما جعل صورة اللجنة تتأثر؟
هناك بعض الملفات الشائكة لم تحل بعد. منها ما تبقى من مجموعة الادماج الاجتماعي المعروفة بمجموعة 117 حالة وهم الان معتصمين امام مقر اللجنة. هناك موضوع اخر على قدر كبير من الاهمية يتعلق الامر بملفات مجهولي المصير. المجلس -الوطني لحقوق الانسان= منكب على معالجة هذا الموضوع لكن نسجل ان هناك تأخر.

"كود": وماذا عن التحفيز المعنوي. هل تتلقون دعما معنويا كي يرفع معنوياتكم؟
هذا نفتقده. نقوم بمجموعة من الاعمال ولا نتلقى حتى التهنئة. بداية التجربة كان هناك تحفيز من هذا النوع لكن شعرنا ببعض التراجع اخيرا.

"كود": انتم تدافعون عن حقوق الانسان ولكن كنتم تتعرضون لمضايقات كثيرة. هل هذا الامر اصبح من الماضي؟
نعم لقد اصبح من الماضي. هناك تقدير لعمل اللجنة من طرف المؤسسة الامنية ومن طرف الدرك الملكي ومن طرف الوالي والعمال.

"كود": هل تشعر بالاحباط من كل ما تعيشه داخل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون؟
ما سينال منه الاحباط هو ان عزيمة الشرقاوي لن تظل متواصلة. اصدقك القول انني فعلا اشعر بنوع من الاحساس بعدم الارتياح.

"كود": لنعرج على موضوع الصحراء. التصويت على تقرير الامين العام الاممي قريب هل تعتقد ان الوضع سيستمر؟

من يتابع تصريحات قيادات البوليساريو وبعض نشطاء تقرير المصير بخصوص تقرير الامين العام الاممي يعرف ان الامور لن تتغير. الطرف الاخر يشعر بخيبات امل لكن ما الذي يقوم به المغرب حاليا. يجب ان تتجاوز العمل تحت الضغط والعمل المناسباتي. ان عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون ليس عملا مناسباتيا.

"كود": حقوق الانسان مدخل اساسي لحل قضية الصحراء وعمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان محوري في كل هذا، كيف تنظر الى المستقبل؟
سنواصل ونستمر لكونية حقوق الانسان لانها المدخل الاساسي لحل مشكلة الصحراء، الصحراوي ذاق كل الصدمات والويلات والمعاناة والتفرقة العائلية والخوف والرعب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وقساوة الظروف الطبيعية، لما يوضع امام الاختيار بعد استراحة سيكون مصطفا مع اختيار السلم الاجتماعي وهيئات الانصاف. الوصول الى حل صعب جدا لكن علينا ان نخرج الانسان الصحراوي من الظروف القاسية ونشركه في ايجاد هذا الحل.

خاص. المغرب يعترف بالجمعيات الانفصالية. الشرقاوي ل"كود": الجمعية الصحراوية اصبحت قانونية وجمعية اميناتو حيدار قد تحصل على الايداع وفق هذا الشرط

on: 2015/04/21 6:00:31 صباحًا In: آش واقع, الرئيسية لا يوجد تعليقات

كود العيون ===
قال محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون في حوار ستنشره "كود" لاحقا ان مشروع الاعتراف بالجمعيات ذات المد الانفصالي بالعيون قد بدأ. وكشف في حواره مع "كود" ان الجمعية التي ترأسها الناشطة الانفصالية جيمي الغالية، وهي الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة المرتبكة من طرف الدولة المغربية، قد توصلت بوصل الايداع. هذا الوصل يجعلها جمعية معترف بها في المغرب.

وبخصوص امكانية اعتراف الدولة المغربية لجمعية "الكوديسا" التي ترأسها اميناتو حيدار قال الشرقاوي ان هذا الامر ممكن لكن شريطة ان تتقدم الجمعية اولا بطلب الى السلطات المغربية كما فعلت جيمي الغالية.

وكان الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار اعلن قبل ازيد من سنة ان الدولة المغربية تسير في اتجاه الاعتراف بالجمعيات الانفصالية

http://www.goud.ma/%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8A-138500/

تتبع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للأوضاع بمدينة السمارة

صدى الصحراء/السمارة
20 أبريل 2015 - 19:39

أجرى السيد شرقاوي محمد سالم رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة رفقة أعضاء اللجنة، زيارة لمدينة السمارة، منذ يوم أمس 19 أبريل الجاري، بهدف تتبع الأوضاع عن قرب والتواصل المباشر مع مجموعة من الفئات والهيئات والمؤسسات بالمدينة.

وقد شملت اللقاءات التي أجراها رئيس اللجنة رفقة الأعضاء، اجتماعا بالسلطات المحلية على رأسها السيد عامل الإقليم والإدارة الأمنية بالإقليم، وعدد من الفئات الاجتماعية والهيئات المدنية منها رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالسمارة.

كما قاد السيد رئيس اللجنة زيارة للسجن المحلي من أجل الإطلاع على أوضاع النزلاء والمرافق بالسجن بالسمارة، والاجتماع مع إدارة السجن، وكذلك زيارة مفاجئة للمستشفى للوقوف على وضعية المرتفقين والخدمات الصحية المقدمة، خاصة بقسم المستعجلات.

وتأتي هذه الزيارة في سياق الحراك الاجتماعي الذي عرفته مدينة السمارة مؤخرا، وفي إطار مراقبة ورصد كل القضايا المرتبطة بحقوق وحريات المواطنين، وتتبعها.

http://sadasahara.com/news-national/7457.html

أسبوع المغرب في ألمانيا : لقاء في البرلمان الألماني يسلط الضوء على الإصلاحات السياسية التي اعتمدها المغرب /إضافة أولى وأخيرة

مؤشر آخر اعتبره الأستاذ الساعف له أهمية في هذه التحولات يتعلق بإصلاح الدستور الذي أحدث قطيعة مع العديد من الممارسات السابقة فوسع من صلاحيات الوزير الأول ، والبرلمان والقضاء ، وساهم في توسيع النقاش العمومي ، فكان بمثابة ردود على تحديات الساعة ، على مستوى السياسة وفي الحقل الديني وعلى مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية . أما حورية السلامي عضو **المجلس الوطني لحقوق الانسان** فتناولت في مداخلتها الاصلاحات التي اعتمدها المغرب في مجال حقوق الانسان ، إذ ركزت على الاصلاحات التي جاء على ضوء دستور 2011 ، وأيضا على النقاش الدائر حاليا بالمغرب حول عدد من القضايا والتحديات والإشكالات التي تطرحها. وأشارت السلامي إلى أن هذه القضايا تهم بالخصوص المساواة بين الجنسين والديمقراطية التشاركية والمصادقة على القوانين الدولية وملاءمتها مع القوانين الوطنية وغيرها من القضايا ، مبرزة وجود إقبال كبير على المشاركة في النقاش حول الاصلاحات الاساسية في البلاد والتي يساهم فيها المجلس الذي يضطلع بمهمة استشارية على هذا المستوى سواء لدى السلطة التشريعية أو التنفيذية . وأبرزت أن الهجرة تعد ضمن القضايا التي يوليها المجلس اهتماما خاصا إذ أنجز تقريرا حول الموضوع على أساس أن المغرب لم يعد بلد عبور بل بلد استقرار المهاجرين خاصة من دول جنوب أفريقيا. وكان سفير المملكة ببرلين السيد عمر زنبير قد أكد في بداية هذا اللقاء الذي حضره بالخصوص السيدان انيس بيرو الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة، ومحمد الأمين الصبيحي وزير الثقافة، وأزيد من 100 ضيف من المغرب وألمانيا ودول شقيقة وصديقة ، من الحقل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي ، على أن هذه التظاهرة تؤكد التقدم الذي تسجله العلاقات المغربية الألمانية عبر شراكة يؤطرها "إعلان الرباط" الذي تم إبرامه بين المغرب وألمانيا. وأضاف أن تنظيم الاسبوع المغربي يتوخى جعل المغاربة المقيمين في ألمانيا في ارتباط متواصل مع ثقافتهم الأم وتفاعلهم معها وإطلاع الشعب الألماني على جوانب هامة منها. جدير بالإشارة إلى أن أسبوع المغرب في ألمانيا الذي ينظم في ثلاث مدن ، برلين المحطة الأولى ثم دوسلدورف وفرانكفورت ، ستتواصل فعالياته إلى غاية 26 أبريل الجاري من خلال تنظيم عدة تظاهرات ثقافية وفنية.

http://www.menara.ma/ar/2015/04/21/1604647-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

بيان تضامني مع المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان

بيان تضامني

دخل المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان "عبد الخالق المرخي" الكاتب العام للجنة الصحراوية لحقوق الإنسان بكليميم وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع آسا وعضو منظمة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان بأيرلندا ، يومه الخميس 16 أبريل 2015 في إضراب مفتوح عن الطعام ، وذلك على خلفية سوء ظروف الإعتقال ولما يتعرض له من مضايقات داخل السجن المحلي بأيت ملول ، وكذلك لحرمانه من أبسط الحقوق التي من المفروض أن يحضى بها المعتقل داخل أسوار السجن والتي تكفلها كافة المواثيق والعهود الدولية.

وتأتي هذه الحملة الشرسة من جملة المضايقات التي يتعرض لها الناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي" كنتيجة لمواقفه الحقوقية وقناعته السياسية من قضية الصحراء والتي كانت السبب الرئيسي في اعتقاله يوم 29 أبريل 2014 من داخل مخفر الشرطة بكليميم أثناء استفساره عن مآل وثائقه الرسمية التي حجزت عليها قوات الأمن خلال اقتحامها لبيت عائلته أواخر شهر شتنبر 2013 بعد الأحداث التي شهدتها مدينة كليميم والتي عرفت مواجهات بين محتجين والقوات العمومية على خلفية تفكيك مخيم تيزمي والذي راح ضحيته الشاب "رشيد الشين".

ويذكر أن الناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي" أدلى للهيئات الحقوقية الموقعة على هذا البيان ؛ بأن الوكيل العام لمحكمة الإستئناف بأكادير أخبره بعدم وجود أي أمر بمداهمة قوات الأمن لمنزل عائلته ، ليفاجأ بعد ذلك باعتقاله وتلفيق جملة من الإتهامات ذات طابع الحق العام ، ليحال بعدها على أنظار محكمة الإستئناف بأكادير التي أصدرت في حقه حكما يقضي بالحبس لمدة أربع سنوات سجنا نافذا.

وللتذكير أيضا فقد عرفت إحدى أطوار محاكمة الناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي" أمام أنظار محكمة الإستئناف بأكادير انسحاب محامي هيئة دفاعه لعدم استجابة قاضي الجلسة لطلب الدفاع في إحضار الشاهد الوحيد في القضية والاستماع له.

وعليه فإن الهيئات الحقوقية بكليميم الموقعة أسفله تعلن للرأي العام ما يلي :

تضامنها المبدئي واللامشروط مع الناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي" في خطوته النضالية بالدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، وتحُمل إدارة السجن المحلي بأي ملول من تدهور حالته الصحية بسبب سوء المعاملة والمضايقات التي يتعرض لها.

استنكارها الشديد لمنع مدير السجن المحلي بأيت ملول من زيارة الوفود الحقوقيين للناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي".

إدانتها الشديدة للمضايقات والممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية التي يتعرض لها الناشط الحقوقي بالسجن المحلي لأيت ملول.

مطالبتنا الدولة المغربية بوقف المحاكمات والمتابعات القضائية في حق النشطاء الحقوقيين على خلفية مواقفهم الحقوقية وأرائهم السياسية.

مطالبتنا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** باعتباره الحكومة الحقوقية بالمغرب للتدخل العاجل من أجل وقف كافة أشكال المضايقات والمتابعات القضائية التي يتعرض لها بعض النشطاء الحقوقيين وعلى رأسهم الناشط الحقوقي "عبد الخالق المرخي".

الهيـئات الحقـوقية المـــــــــــوقعة :

لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان .

جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع كليميم .

جمعية الخيمة الدولية . فرع كليميم .

المركز المغربي لحقوق الإنسان . فرع كليميم .

http://shababunity.net/show.php?id=3442410

http://halapress.com/details-25593.html

غرفة طنْجة تُناقش المُقاولـة وحقـوق الانسـان ..

جريدة طنجة – ج. ط
الثلاثاء 21 أبريل 2015 - 13:10:48

نَظّمَت غُرفَة التّجـارة و الصناعة و الخدمـات لولايـة طنْجَة ، بشَراكةٍ معَ اللجْنة الجهويـة لحقـوق الإنسان لجهة طنجة – تطوان، يـوم الأربعـاء 15 أبريل 2015، نـدوة حول موضوع: " المقاولـة وحقـوق الإنسان ".

الندوة التي أدارها الطاهر القور، أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للتجارة التسيير بطنجة، وعضو باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، و حضرها أرباب المقاولات و باحثون جامعيون و فاعلون في منظمات المجتمع المدني و إعلاميون، إلى جانب سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، تميزت بالكلمة التوجيهية لعمر مورو، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية طنجة، الذي أبرز فيها أهمية مثل هذه اللقاءات، التي تفسح المجال لتبادل الرأي حول الإجراءات الممكنة على مستوى تثبيت مبادئ احترام حقوق الإنسان في أنشطة المقاولات، مؤكدا حرص الغرفة على الانخراط في هذا الورش من اجل تفعيل حقوق الإنسان في ميدان الأعمال والعلاقات التجارية انطلاقا من الإطار المعياري الدولي والإطار الدستوري والتشريعي الوطني .وأضاف السيد عمر مورو أن مسألة حقوق الإنسان في المجتمع المغربي تتجلى في البعد التضامني الذي يوجد أساسا في صميم ثقافة المغاربة.

وعرفت الندوة تقديم مداخلات هامة لكل من نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول موضوع المقاولة وحقوق الإنسان، والسيد عمر بلخيري، أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للتجارة التسيير بطنجة، الذي تناول الموضوع من زاوية مجالات المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والمقاربة المعيارية، ثم مداخلة السيدة عائشة حيدة ممثلة جمعية النساء المقاولات بالمغرب، التي خصصت عرضها للمقاولة النسائية وحقوق الإنسان.

من الأهداف الأساسية لهذا اللقاء إطلاق سلسلة من لقاءات التفكير بشأن واقع حقوق الإنسان ومجال المقاولة، من خلال تنظيم عدد من الندوات واللقاءات التحسيسية والدراسات، وتقديم وتبادل الشهادات بشأن إعمال حقوق الإنسان بالمقاولة، سواء بالقطاع العام أو الخاص، كما يروم الإسهام في المجهودات المبذولة على المستوى الوطني لتحقيق مناخ أعمال قائم على احترام الحقوق الإنسانية بما يتماشى مع مقتضيات دستور 2011 وينسجم مع الصكوك الدولية المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان في مجال المقاولة.

جدير بالإشارة إلى أنه انطلاقا من الإطار المعياري الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والمقاولة، وكذا الإطار الدستوري والتشريعي الوطني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2008 عملية تفكير حول احترام حقوق الإنسان من لدن المقاولات، أشرك فيه مختلف الأطراف المعنية. كما أطلق المجلس سنة 2012 حوارا متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة، ونظم في هذا الإطار سلسلة من اللقاءات التحضيرية التي أشركت الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل الأطراف المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص والمجتمع المدني.

http://lejournaldetangernews.com/news.php?extend.1081.2

ألسنة قذرة..

جمال بدومة

عندما يقرر وزيران في الحكومة أن يتزوجا، لا يسعنا إلا أن ننسى السياسة وحساباتها ونردد «مبارك ومسعود»، بل أن نزغرد إذا استطعنا إلى ذلك سبيلا، لأننا عثرنا أخيرا على نبإ مفرح وسط زحمة الأخبار المضجرة التي تسقط علينا تباعا منذ مدة وبلا توقف، من طانطان إلى اليمن.

ليس هناك أجمل من أن يؤلف الله بين قلبين، ويتقاسم صاحباهما الحياة في السراء والضراء. أما أن تكون العروس مطلقة والعريس متزوجا فتلك تفاصيل لا تهم إلا المعنيين بالأمر، حتى وإن كانا شخصيتين عموميتين، فإن حياتهما لا تعني أحدا آخر غيرهما، والتدخل في الشؤون الخاصة للآخرين فضول وسماجة وقلة أدب. ذلك هو المفروض، لكن المشكلة أن الأمور لا تجري على هذا النحو في بلد الثلاثين مليون «بركاك»... قبل أن يتسرب خبر عقد قران الوزيرة المنتدبة في التعليم العالي على وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، تحولت الحياة الشخصية لسمية بنخلدون ولحبيب الشوباني إلى مادة رئيسية في الصحف والمواقع الإلكترونية والمنتديات الاجتماعية، وما إن تحدثت إحدى اليوميات عن عقد قران وشيك، حتى جاء دور المحللين والمعلقين والمنظرين والفلاسفة كي يتساءلوا عن «دلالات» هذا الزواج و»توقيته»، وبعضهم «استنكر» قيام زوجة الوزير الأولى بخطبة الزوجة الثانية، ناسين أن المدونة التي يتغنى بها الجميع تنص على ذلك، وأن الزوجين الموجودين تحت الأضواء لم يرتكبا جرما أو يقترفا خطيئة، بل سعيا إلى إعطاء صيغة قانونية لارتباطهما في احترام تام للتقاليد والأعراف. «فرقوا الجوقة ماكاين مايتشاف»، كما يقول الفرنسيون.

الحملة المسعورة التي استهدفت الوزيرين، قبل الإعلان عن الزواج، تعكس الحضيض الذي وصل إليه الخطاب الإعلامي والسياسي في البلاد: صحف صفراء ومواقع تافهة وجدت سعادتها في نهش عرض امرأة محترمة، لا لشيء إلا لأنها وزيرة، بالتاء المربوطة، لأن العقلية الذكورية مازالت تتحكم في الرؤوس وتدفعنا إلى الإساءة إلى المرأة كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا، بشكل تلقائي ومجاني في كثير الأحيان.

وكي تكتمل المهزلة، كان لا بد أن يدخل حميد شباط على الخط، لأن الرجل يفتش عن خطبه في المزابل، كان لا بد أن يستغل الخبر القذر في حربه الدونكيشوتية ضد الحكومة. الأمين العام لحزب الاستقلال، «يا حسرة»، لم يتردد في وصف عبد الله الشوباني، أمام أنصاره في الرشيدية، بـ»زير النساء» الذي «يفرق بين الزوج وزوجته»، في تأويل مغرض للأخبار التي تداولتها الصحف الصفراء، التي تقتات على أعراض الناس وجثث القتلى ومصائر المجرمين. ولا غرابة عندما يتعلق الأمر بشخص متخصص في ما يمكن تسميته بـ»جرائم الحرب السياسية»، ألم يسبق له أن حقق إنجازا غير مسبوق عندما مثّل بجثة مجهولة المصير؟ شباط، الذي مرّغ حزب علال الفاسي واحمد بلافريج ومحمد بوستة في مستنقع بلا قرار، سبق له أن افترى على المهدي بنبركة ووصفه بأقذع النعوت ووجه إليه تهما جعلت مئات الشرفاء يخرجون في مظاهرة تنديدية أمام «**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**» عام 2009، لكن الذاكرة قصيرة عند بعض الاتحاديين، الذين انتهوا متحالفين مع الرجل الذي سبق أن وجه أكبر إساءة إلى شهيد الحزب ومؤسسه الذي لم يعثر بعد على قبر. ومن يتأمل المشهد السياسي في السنوات الأخيرة، يكتشف أن شباط بات يشكل خطرا على التجربة الديمقراطية الهشة في المغرب، لأنه يحتل موقعا أكبر منه ويتصرف دون أدنى حس بالمسؤولية، تارة يتهم رئيس الحكومة بالانتماء إلى «داعش»، وتارة يقول إنه لص، وتارة ينهش أعراض الناس، فقط لأنهم خصوم سياسيون، حتى الموتى لا يوقرهم!

في كل الأحزاب العالمية، يوجد أشخاص مثل شباط، دورهم تأدية المهمات القذرة و»البلطجة» بشكل عام، لكنهم لا يمسكون أبدا بالأمانة العامة، لا يتحوّلون إلى وجه الحزب، الذي «يصبح» عليه المواطن كل يوم، لأنهم بلا وجه أصلا، كل ما يملكونه جبهة صلبة تصلح لكسر اللوز!

http://klamkom.com/%D8%A3%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B0%D8%B1%D8%A9/

الوردي يجمع الرميد والتوفيق واليزمي والخلفي لتشجيع التبرع بالأعضاء البشرية

الكاتب: رشيد لمسلمالتاريخ 20 أبريل 2015الأبرز, مجتمعلا يوجد تعليقات
أطبع المقال
سيترأس البروفيسور الحسين الوردي، وزير الصحة لقاءً وطنيا حول تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية تحت شعار: " ومن أعضائي .... حياة " يوم الأربعاء 22 أبريل 2015، ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحا ، بفندق سوفيتيل- حدائق الورود بالرباط.

ويتميز هذا اللقاء الوطني بحضور وزير العدل والحريات و وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد الأمين العام للحكومة والسيد وزير الاتصال والسيد الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى والسيد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وعدد كبير من الأساتذة الأطباء والخبراء والجمعيات العالمة وممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنية بالموضوع وممثلي وسائل الإعلام .

ويهدف هذا اللقاء إلى الانخراط في التوجهات الاستراتيجية الدولية والوطنية للنهوض بثقافة التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية ، وتعبئة كل الفاعلين وفي مقدمتهم العلماء والفقهاء لتوعية وتحسيس المواطنين بأهمية التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية، وكذا توضيح الإجراءات القانونية والضوابط الأخلاقية، خاصة وأن العديد من المرضى هم في حاجة ماسة إلى من يتبرع لإنقاذ حياتهم، وذلك في أفق الرفع من عدد المتبرعين في بلادنا التي تعرف تأخرا كبيرا في هذا المجال مقارنة مع العديد من الدول.

http://www.aljarida24.ma/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

من أسرة السجين محمد الدغاي تحت رقم431 بسجن مول البركي/آسفي2 (حي الاندلس مجموعة ب /1 رقم 3 القصر الكبير) /إلى السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الموضوع:تظلم

سيدي،بعد المضايقات العديدة التي تعرض لها إبننا بالسجن المركزي بالقنيطرة جراء نشر رسالة للملك واخرى لمندوب السجون تطرق فيها لبعض الاختلالات وكذا تقصير ادارة السجن في التعاطي مع بعض القضايا الأمنية وبعد ان علقت في وجهه أبواب التشكي بالطرق القانونية ومع تزايد الانتهاكات والضغوطات عليه قام بتقديم شكاية للوكيل العام بالقنيطرة عن طريق دفاعه واخرى لمندوب السجون عن طريقنا...ومن أجل تسريع فتح تحقيق في الأمر عمد على نشر مقال بجريدة المساء(3مارس2015)وبدل إنصافه وفي عملية انتقامية تم ابعاده إلي سجن مول البركي مما يعتبر انتقاما منه وعقابا لأسرته وخصوصا لأطفاله الصغار الذين اثر بعده عنهم بشكل واضح على نفسيتهم شأنهم شأن أمه المعاقة التي ترجو رؤيته قبل ان تفارق الحياة كما فارقها أبوه دون رؤيته سيدي لن تتصوروا أثر هذا الأبعاد السلبي على إبننا وعلينا وهو ما لايتماشى وسياستي أنسنة ظروف الاعتقال وإعادة الإدماج ومعهما الحق في رفع المظالم الذي تكفله كل القوانين وعلى رأسها الدستور..سيدي لقد راسلنا كلا من السادة رئيس الحكومة ومندوب السجون ولجنة برلمانية وأملنا كبير فيكم من أجل المساعدة على تقريب سجيننا إلى سوق أربعاء الغرب .

http://www.sadanews.ma/news.php?extend.1180.8

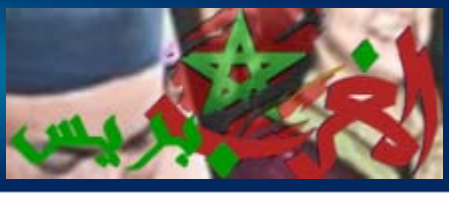

الرميد.. مسودة القانون الجنائي تاريخية وعقوبة الإعدام فيها قابلة للزيادة !

أخبار الصحفأبريل 20, 2015

تشبث وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، بعقوبة الإعدام في مسودة القانون الجنائي المنشورة حديثا، حيث قال انه قد تم التقليص من هذه العقوبة، لتقتصر على « الجرائم الخطيرة والرهيبة والبشعة »، بالإضافة إلى « جرائم القتل المشدد والمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي ».

وأكد الرميد خلال ندوة نظمتها وزارة العدل والحريات صباح اليوم حول مسودة القانون الجنائي، أن عدد مواد المسودة التي تنص على عقوبة الإعدام انتقل من 31 مادة، إلى 8 مواد، مع اضافة 3 مواد أخرى وبهذا يقول الرميد، فقد تم التقليص من هذه العقوبة إلى الثلث، مع تأكيده على أنها تبقى قابلة للنقاش، ويمكن ان تنقص أو تزيد.

ودافع وزير العدل والحريات، عن هذه المسودة، مؤكدا أنها « وثيقة تاريخية » انارت الطريقة على حد تعبيره، وان الاشتغال عليها بدأ منذ 2004، عبر تكوين لجنة خاصة، قامت بالتشاور مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وقدم رأيه، لكنها بقيت في الرفوف »، لكن « اليوم مع ما راكمه المغرب من احترام لحقوق الإنسان، والحوار الوطني للاصلاح، والاتفاقيات الدولية »، تم الخروج بهذه المسودة، التي اعتبرها الرميد بمثابة اجتهاد قابل للصواب والخطأ.

أما في ما يخص مراجعة عقوبة المؤبد، فقد أكد المتحدث ذاته، فإن هذه المراجعة شملت 27 مادة ينص على هذه العقوبة، وبمقتضى مسودة القانون الجنائي فقد تم تحويل 13 مادة تعاقب بالسجن المؤبد إلى السجن المحدد. كما تمت إضافة 23 مادة تتضمن هذه العقوبة كانت معاقبا بالإعدام، وإحداث خمس مواد جديدة تعاقب بالسجن المؤبد بتجريم أفعال جديدة، وبذلك يبلغ عدد المواد التي تعاقب بالسجن المؤبد 37 مادة، « روعي في هذه العقوبة أن يتم تخصيصها للأفعال الجرمية الخطيرة جدا كبعض جرائم المس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي، والتسميم المرتكب في إطار إرهابي والمؤدي إلى عاهة مستديمة، وجرائم الإحراق والتخريب والتفجير المؤدية إلى الوفيات، وكذا جرائم القتل والعنف الخطر والتعذيب والأضرار الجسيمة بالصحة، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم القانون الدولي الإنساني » يرفد الرميد.

واستعرض الوزير الإسلامي، بعضا العقوبات الحبسية والمستجدات التي أتت بها هذه المسودة، حيث قال إنه قد تم استبدال بعض العقوبات السالبة للحرية القصيرة الأمد بغرامات مالية فقط، واستبدال بعض العقوبات السالبة للحرية القصيرة الأمد المقرونة بغرامات مالية بغرامة فقط، وكذا استبدال عقوبة التجريد من الحقوق الوطنية أو الإقامة الإجبارية بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى حذف العقوبة السالبة للحرية أي الاعتقال في المخالفات مع منح المحكمة صلاحيات التوقيف الجزئي للعقوبات السجنية التي لا تتجاوز عشر سنوات دون أن تنزل عن نصف العقوبة المحكوم بها.

http://marocpress.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9/302703/

Le ministre de la Justice exclut le fait de discuter les articles consacrés à la rupture du jeûne et aux relations sexuelles hors mariage dans le Code pénal. Ses propositions sur l'avortement ont été déposées au roi.

A l'occasion d'une rencontre organisée le 20 avril, sous le thème de l'avant-projet de loi du Code pénal, Mustapha Ramid a indiqué qu'il ne discuterait pas les sujets des relations sexuelles hors mariage, de la rupture du jeune pendant le ramadan. Le responsable de la Justice a justifié ces limites par le fait que ces thématiques ne respectent pas « l'esprit de la société marocaine ».

Le ministre de la Justice est aussi revenu sur la conception du texte qui était selon lui nécessaire du fait de l'adoption, en juillet 2011 de la nouvelle Constitution, et de la signature par le Maroc de nombreux accords internationaux relatifs notamment à la corruption, au terrorisme et aux droits de l'Homme. L'avant-projet de Code pénal, qui a fait l'objet de nombreuses critiques, a été défendu par Mustapha Ramid qui a d'abord mis en avant ses nouveautés. Le successeur de Mohamed Taieb Naciri a déclaré que les parties du texte consacrées aux disparitions forcées, à l'incitation à la haine, et le respect dû aux religions sont des « nouveautés ».

Le ministre-avocat s'est également félicité du durcissement des peines requises contre les mineurs dans le cadre de crimes relatifs à la consommation de drogue ou encore les cas de violence. Mustapha Ramid a également évoqué, au rang des avancées, l'élargissement du cadre de la corruption qui, selon l'avant-projet de loi concerne également les entreprises privées, et de la définition plus claire du cadre du harcèlement sexuel. Le responsable de la Justice s'est également félicité de la réduction du nombre d'articles relatifs à la peine de mort, qui sont passés de 31 à huit.

La proposition de loi sur l'avortement déposée au roi

Le sujet de l'avortement a également été discuté par Mustapha Ramid. Le ministre a indiqué que la mise en place du nouveau Code pénal a favorisé le débat sur le phénomène. Il a également annoncé que son département a « déposé, avant le délai imposé » par le roi Mohammed VI, sa proposition relative à la problématique de l'avortement clandestin sans donner plus de détails.

Pour rappel, le souverain avait fixé, le 16 mars, un délai d'un mois aux ministères de la Justice et des Affaires islamiques ainsi qu'au **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** pour lui faire des propositions de réforme de la loi sur l'avortement. Contacté par telquel.ma, le président du CNDH, Driss El Yazami, a affirmé que son institution avait déposé sa proposition dans les délais prévus.

http://telquel.ma/2015/04/20/rupture-du-jeune-sexe-hors-mariage-ce-que-ramid-refuse-de-debattre_1443148

Des députés marocains exposent à Beyrouth l'expérience du Royaume en matière de renforcement du contrôle des finances par le parlement

Beyrouth, 20 avr. 2015 (MAP)- Des députés de la Chambre des Représentants ont exposé, lundi à Beyrouth, l'expérience du Maroc dans le domaine du renforcement du rôle du parlement dans le contrôles des finances.

Lors de la séance inaugurale des travaux du congrès régional annuel sur "le renforcement du rôle du parlement dans le contrôle des finances", qui se tient dans la capitale libanaise du 20 au 23 avril, la délégation marocaine a mis l'accent, notamment sur la loi organique relative à la loi de finances, la création de la commission de contrôle des finances publiques et la relation entre la Chambre des représentants et la Cours des comptes.

La délégation marocaine, conduite par le vice-président de la Chambre des représentants, M. Chafik Rachadi, a souligné que la Constitution de 2011 a doté le Maroc de nouveaux mécanismes pour assurer le suivi et le contrôle de la gestion des finances publiques, mettant en exergue les avancées réalisées dans l'arsenal juridiques y afférent, et plus particulièrement la loi organique relative à la loi de finances.

M. Rachadi a fait savoir, dans une déclaration à la MAP, que la délégation marocaine a mis en avant la riche expérience cumulée par le Maroc dans le domaine du contrôle des finances publiques, et la dynamique qu'elle a connue avec la nouvelle constitution de 2011 qui a conféré à l'institution parlementaire de larges prérogatives, plus particulièrement avec la loi organique relative à la loi de finances qui consacre le contrôle parlementaire.
Ce congrès, a-t-il affirmé, constitue une occasion pour exposer cette expérience, et pour tirer profit des approches et des idées qui seront d'un grand apport en matière de renouvellement des visions, de renforcement de la performance et de développement des mécanismes de travail et ce, en conformité avec les nouveautés de la réalité constitutionnelle et politique au Maroc.

De son côté, le comptable de la Chambre des représentants, M. Abdellatif Bourahou, a souligné que la Banque Mondiale a invité le Maroc à ce congrès pour présenter son expérience dans le domaine de contrôle des finances qui, a-t-il estimé, pourra être bénéfique pour les pays arabes, notamment la Tunisie, qui a créé cette année une commission similaire à la commission de contrôle des finances publiques.

Il a poursuivi que les pays arabes veulent tirer profit de l'expérience marocaine qui est un ''modèle'' au niveau arabe en ce qui concerne le contrôle du gouvernement en général, et des finances en particulier, en plus des relations entre l'institution parlementaire et la Cour des comptes.

http://mobile.menara.ma/fr/2015/04/20/1604585-des-d%C3%A9put%C3%A9s-marocains-exposent-%C3%A0-beyrouth-l%E2%80%99exp%C3%A9rience-du-royaume-en-mati%C3%A8re-de-renforcement-du-contr%C3%B4le-des-finances-par-le-parlement.html

Il a tenu à souligner que le Maroc, après la nouvelle Constitution et l'adoption de la loi organique relative à la loi des finances, dispose de mécanismes importants de contrôle des finances publiques, telles que la commission des finances et la commission de contrôle des finances publiques.

Pour sa part, Saïd Khayroune, président de la commission des finances et de développement économique à la Chambre des représentants, a relevé que la participation du Maroc à ce congrès s'inscrit dans le sillage des relations "distinguées" qui existent entre le parlement, la Banque mondiale et la Fondation Westminster, notamment dans le volet relatif au contrôle des finances publiques et l'exécution du budget.

Il a fait savoir, dans ce sens, qu'il a présenté, lors de la session de lundi, l'expérience marocaine dans le domaine de la législation financière et de contrôle des finances publiques, outre la relation entre la Chambre des représentants et la Cour des comptes, surtout après le développement positif dans les relations entre les deux institutions.

Quant à Mounia Ghallam, députée, elle a focalisé sur l'expérience pionnière du Maroc au niveau arabe, précisant dans une déclaration similaire, que l'idée d'adoption d'une loi de finances qui renforce davantage le contrôle du budget général a été enclenchée en 1998, de même que le passage d'un budget basé sur les moyens à un budget fondé sur les résultats, alors que les pays arabes ne disposent pas encore de ce budget. Elle a fait remarquer que la délégation va exposer aux pays présents à ce congrès cette expérience, qui entrera en vigueur dès l'année prochaine, ainsi que le rôle de la Commission des finances et de la Commission de contrôle des finances publiques.

Le président de la 4è chambre de la Cour des comptes, Kamal Daoudi, a mis l'accent, de son côté, sur la relation entre cette institution et la Chambre des représentants, affirmant que cette relation est une "expérience unique", surtout après la Constitution de 2011, qui a favorisé une avancée "qualitative" dans le contrôle du Parlement sur les finances publiques.

Il a ainsi rappelé la création de la Commission de contrôle des finances publiques, qui a travaillé "activement" dès la première année de sa création et examiné des dossiers importants sur le plan national, en particulier le système de compensation, notant que la Cour des comptes apporte un soutien continu à la Commission et lui soumet régulièrement ses rapports thématiques.
Outre le Maroc, prennent part à ce congrès, initié par la Banque mondiale et la Fondation Westminster pour la Démocratie, des députés et des représentants des Commissions parlementaires des finances et de hautes instances de contrôles des finances venant de Tunisie, d'Irak, du Liban et d'Algérie, en plus de l'Union parlementaire arabe.

En marge de ce congrès, il a été procédé à la mise en place d'un stand marocain où sont exposés des ouvrages et des écrits portant notamment sur l'expérience parlementaire au Maroc, une copie de la nouvelle Constitution (2011), le statut de la Chambre des représentants, la loi organique régissant les partis politiques et le **Conseil national des droits de l'Homme**.(MAP).

منع اسم أمازيغي بالدار البيضاء يثير غضب جمعيات

راسلت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الامازيغية بالمغرب عدد من الهيئات الحكومية، بعدما تلقت شكاية من طرف مواطن بالدار البيضاء تفيد منع تسجيل اسم ابنه باللغة الأمازيغية في الحالة المدنية.

تقدم مواطن بشكاية للفيدرالية الوطنية للجمعيات الامازيغية التي تضم أكثر من مائة جمعية، تهم رفض ضابط الحالة المدنية بمقاطعة الشريفية عين الشق في الدار البيضاء تسجيل ابنه بإسم أمازيغي " إيري " " ERIالذي يعني بألأمازيغية " كنز" ، بمبرر أن الاسم غير موجود في لائحة الأسماء المقبولة التي وضعها إدريس البصري.

وراسلت الفيدرالية كل من رئاسة الحكومة، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل و الحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورؤساء الفرق البرلمانية بالبرلمان.

وعبرت الفيدرالية في رسالتها عن استيائها واستنكارها لما اعتبرته "سياسة الميز العنصري"، ورفضت "استمرار مفعول قرار المنع التعسفي وغير المبررة الذي يعاني منه أولياء الضحية، رغم تعدد مراسلاتها وبياناتها الاستنكارية لتمادي مصالح الحالة المدنية في التعسف والشطط في استعمال السلطة"، تضيف الفيدرالية في رسالتها.

وطالبت الفيدرالية في الوثيقة ذاتها بالتدخل العاجل لإنصاف عائلة الضحية ، والتراجع عن قرار رفض تسجيل ابنه برسم ولادته وتسجيله باسمه " إيري " ". " ERI

و ناشدت بتفعيل مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادق عليها المغرب، ذلك بإنشاء مؤسسة تختص في استلام والنظر في شكايات الأفراد والجماعات الذين يكونوا ضحية انتهاك لأي من الحقوق المقررة بهذه الإتفاقية.

وكانت اللجنة العليا للحالة المدنية، التي يترأسها عبد الحق المريني، مؤرخ المملكة والناطق الرسمي باسم القصر الملكي، قد اجتمعت العام الماضي للحسم في موضوع مسألة منع الأسماء الأمازيغية، وأكدت اللجنة على حرية المواطن في اختيار الاسم الشخصي لمولوده، وذلك شريطة ألا يمس بالأخلاق وبالنظام العام، دون تمييز في ذلك بين الأسماء العربية، والأمازيغية، والحسانية، والعبرية، وذلك طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالحالة المدنية.

وجدير بالذكر أن عدد من الشكايات وجهت لعدة مؤسسات منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتج من خلالها عدد من المواطنين من مختلف المناطق على منعهم في اختيار الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد، وهو ما اعتبرته عدد من الجمعيات النشيطة في الشأن الأمازيغي خرقاً لحق من حقوق الإنسان، وتفاعلت عدد من مصالح الحالة المدنية مع قرار وزارة الداخلية، وسجلت عدداً من الأسماء الأمازيغية، بعد أن كانت ممنوعة في السابق.

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/1102.html